● أخبار قصيرة

فنزويلا تجند آلاف المقاتلين وسط توتر متصاعد مع أميركا

انضم آلاف الجنود الجدد للجيش الفنزويلي وسط التوتر المتصاعد مع الولايات المتحدة والدعوات التي أطلقها الرئيس نيكولاس مادورو لتعزيز التجنيد العسكري و»توحيد الصفوف ضد الإمبريالية".
وتشير التقارير إلى انضمام ٥ آلاف و٦٠٠ جندي للجيش الفنزويلي، حيث أقيمت مراسم، السبت، في فويرتي تيونا، أكبر مجمّع عسكري فنزويلي، في العاصمة كاراكاس لضمهم إلى صفوف الجيش.
ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن الجنرال خافيير خوسيه ماركانو تاباتا أن أعداد المتطوعين للانضمام إلى القوات المسلحة شهدت ارتفاعاً كبيراً.
كما نقلت عن قائد بالجيش يدعى غابرييل أليخاندرو ريندون فيلتشيس قوله إنه «في الوقت الذي تهدد فيه الإمبريالية وطننا وشعبنا، ينضم الشباب بالآلاف إلى القوات المسلحة الوطنية».

خسائر بـ١٠٠ مليون دولار لحاملة الطائرات الأميركية «هاري إس. ترومان»

أفادت وسائل إعلام صهيونية بأنّ البحرية الأميركية كشفت، في تقرير حديث، عن تكبّد حاملة الطائرات «هاري إس. ترومان» خسائر تُقدَّر بنحو ١٠٠ مليون دولار، وذلك خلال تنفيذها مهمة استمرت ثمانية أشهر. وقد دخلت الخدمة في تموز/يوليو ١٩٩٨، وتشكل منذ ذلك الحين ركناً أساسياً في قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ قوة نيران بحرية – جوية بعيدة المدى في مختلف البحار. كما تتميز الحاملة، بأنّها منصة عمليات عسكرية متقدّمة، أداة للضغط السياسي والعسكري، ولها قدرة على العمل لفترات طويلة. وشاركت «هاري إس. ترومان» في العدوان على اليمن في عام ٢٠٢٤، وتضررت أكثر من مرّة بفعل صواريخ القوات المسلّحة اليمنية في البحر الأحمر.

روسيا: الاستيلاء على الأصول المجمدة في الغرب يشكل خطراً على كافة الدول

أصدرت وزارة الخارجية الروسية يوم السبت، بياناً أكدت فيه أن محاولات الاستيلاء على الأصول الروسية المجمدة في الغرب تشكل خطراً على كافة الدول. وجاء في البيان: «تشكل محاولات مصادرة الأصول السيادية في الغرب مخاطر على جميع الدول التي تقع أصولها تحت السيطرة الغربية».
كما أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن الاستيلاء على الأصول السيادية الروسية في أوروبا يشكل «سرقة صريحة»، وشدّد على أن روسيا «سترد على أي مصادرة للأصول المجمدة»، موضحاً أن بمقدور موسكو أيضاً رفض إعادة الأموال التي تحتفظ بها الدول الغربية داخل روسيا.

تعاون صناعي يعيد تشكيل الاقتصاد العالمي

أوروبا والصين.. بين الاعتماد والتكامل الاستراتيجي

الوفاق / شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية في موازين القوى الاقتصادية والصناعية، إذ برزت الصين كقوة صناعية وتجارية لا يمكن تجاهلها، وأصبحت لاعبًا رئيسيًا في صياغة مستقبل الاقتصاد العالمي. ومع تصاعد النقاش في الأوساط الأوروبية والأمريكية حول ضرورة تقليل الاعتماد على الصين في الصناعات الحيوية، يطرح سؤال جوهري نفسه: هل يُمثل هذا الاعتماد تهديدًا لمكانة أوروبا أم أنه فرصة لتعزيز موقعها في النظام الاقتصادي الدولي؟ إن الواقع يشير إلى أن ارتباط أوروبا بالصين ليس مجرد علاقة تجارية عابرة، بل هو انعكاس طبيعي لدور الصين الريادي في بناء شبكة إنتاج وتوريد متكاملة تخدم العالم بأسره.

الصين كقوة صناعية عالمية

منذ بداية الألفية الجديدة، استطاعت الصين أن تتحول من «مصنع العالم» إلى «قوة صناعية متكاملة». فهي لا تقتصر على إنتاج السلع الاستهلاكية البسيطة، بل أصبحت لاعبًا رئيسيًا في الصناعات المتقدمة مثل الإلكترونيات، الطاقة المتجددة، السيارات الكهربائية، والذكاء الاصطناعي.
هذا التحول لم يأتِ من فراغ، بل نتيجة سياسات طويلة الأمد اعتمدت على الاستثمار في البنية التحتية، التعليم، البحث العلمي، وتطوير سلاسل التوريد العالمية. أوروبا، التي تسعى إلى الحفاظ على تنافسيتها، تجد نفسها مرتبطة بهذه الشبكة الصينية التي توفر لها المعادن النادرة، المكونات الصناعية، وحتى الاستثمارات في الموانئ والبنية التحتية.

المعادن النادرة.. شريان الصناعات الحديثة

المعادن الأرضية النادرة تُعدّ العمود الفقري للصناعات التكنولوجية الحديثة، بدءًا من الهواتف الذكية وصولًا إلى توربينات الرياح والسيارات الكهربائية. الصين تسيطر على أكثر من ٦٠٪ من إنتاج هذه المعادن عالميًا، وتمتلك خبرة متقدمة في استخراجها ومعالجتها.
هذا الاحتكار ليس تهديدًا، بل ضمانة لاستقرار الإمدادات. فالصين لم تستخدم هذه السيطرة كسلاح اقتصادي ضد أوروبا، بل وفّرت المعادن بأسعار تنافسية، مما ساعد الشركات الأوروبية على النمو والابتكار. وأي محاولة أوروبية لفك الارتباط ستؤدي إلى ارتفاع التكاليف، وتعطيل سلاسل الإنتاج، وربما إضعاف القدرة التنافسية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة وآسيا.

البنية التحتية البحرية.. استثمار استراتيجي أم تهديد؟

أحد أبرز الانتقادات الموجهة للصين هو توسعها في الاستثمار في الموانئ الأوروبية، مثل ميناء بيرايوس في اليونان، وموانئ إيطاليا وإسبانيا. يُنظر إلى هذه الاستثمارات أحيانًا كتهديد للسيادة الأوروبية. لكن من زاوية مختلفة، يمكن اعتبارها فرصة ذهبية.
الصين، عبر شركاتها مثل «كوسكو شيبينغ» و«تشاينا ميرشانتس»، لم تسعَ إلى السيطرة العسكرية على هذه الموانئ، بل إلى تطويرها وزيادة كفاءتها. هذه الاستثمارات ساهمت في خلق وظائف، تحسين الخدمات اللوجستية، وتعزيز مكانة أوروبا كمركز تجاري عالمي. في زمن العولمة، لا يمكن لأي قارة أن تنغلق على نفسها، والتعاون مع الصين في البنية التحتية البحرية يفتح الباب أمام شراكات أوسع في التجارة والطاقة.

التعاون التكنولوجي الأوروبي- الصيني؛ أرقام ودلالات

شهدت أوروبا طفرة كبيرة في سوق السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة في السنوات الأخيرة، وهي طفرة ارتبطت بشكل وثيق بالتعاون مع الصين.
فبكين، باعتبارها أكبر منتج عالمي لبطاريات الليثيوم أيون، وفّرت للاتحاد الأوروبي إمدادات مستقرة وبأسعار أقل من البدائل الأمريكية أو المحلية، مما مكّن شركات أوروبية كبرى مثل فولكسفاغن وبي إم دبليو ورينو من تسريع خطط التحول نحو السيارات الكهربائية.
وتشير بيانات السوق إلى أن أكثر من ٤٠٪ من البطاريات المستخدمة في السيارات الكهربائية الأوروبية عام ٢٠٢٤ جاءت من الصين، وهو ما ساعد على خفض الأسعار وزيادة المبيعات بنسبة تجاوزت ٣٠٪ بين ٢٠٢٢ و٢٠٢٤.
في مجال الطاقة المتجددة، يتضح الدور الصيني بشكلٍ أكبر؛ إذ تسيطر الصين على أكثر من ٨٠٪ من إنتاج الألواح الشمسية عالميًا. وقد استورد الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٣ ألواحًا بقيمة تجاوزت ٢٠ مليار يورو، مما أتاح تركيب محطات جديدة بقدرة إضافية بلغت ٤٠ غيغاواط. كما وفرت الصين مكونات أساسية لطاقة الرياح، مثل المغناطيسات المصنوعة من المعادن النادرة، التي تُستخدم في توربينات الرياح الأوروبية، ما عزز نمو هذه الصناعة.

يشكل الاعتماد الأوروبي على الصين انعكاساً طبيعياً لدور الصين العالمي، وفرصةً لأوروبا لتعزيز مكانتها عبر التعاون بدلاً من المواجهة

هذه المعطيات تؤكد أن أوروبا لا تعتمد على الصين فقط في الصناعات التقليدية، بل أيضًا في بناء مستقبلها الأخضر، والسعي لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. وأي محاولة لتقليص هذا التعاون بشكلٍ جذري قد تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتعطيل سلاسل الإنتاج، بينما يضمن استمرار الشراكة مع الصين الاستقرار والقدرة على المنافسة عالميًا في مجالات التكنولوجيا النظيفة والتحول الطاقوي.

رؤية شي جين بينغ للعلاقات الأوروبية–الصينية

أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ أن جوهر العلاقات الاقتصادية بين الصين والاتحاد الأوروبي يقوم على المزايا التكميلية والمنفعة المشتركة، معتبرًا أن الاعتماد المتبادل ليس تهديدًا بل فرصةً لتحقيق توازن في التنمية.
وأوضح أن تشابك المصالح بين الطرفين يعزز الاستقرار الاقتصادي العالمي بدلًا من أن يشكّل مخاطرة، مشددًا على أن التعاون هو السبيل الأمثل لمواجهة التحديات المشتركة.
كما دعا شي في حفل اختتام الاجتماع السابع للمجلس التجاري الصيني الفرنسي في بكين باريس إلى العمل مع بكين على تعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وأوروبا، بما يفتح المجال أمام علاقات أكثر إيجابية واستقرارًا في المستقبل.

الدلالات الاستراتيجية وخيارات أوروبا

إنّ التعاون مع الصين مكّن أوروبا من تحقيق تقدم سريع في مسار التحول الطاقوي، وهو أمرٌ يصعب إنكاره في ظل الأرقام والوقائع التي تثبت أن الشراكة بين الطرفين لم تكن مجرد اعتماد أحادي الجانب، بل علاقة تكاملية تعكس طبيعة الاقتصاد العالمي الحديث.
فالصين لم تستخدم هذا التعاون كأداة ضغط سياسي، بل تعاملت معه كفرصة لتعزيز التجارة المتبادلة وتوسيع نطاق المصالح المشتركة، الأمر الذي جعل أوروبا أكثر قدرة على تسريع خطواتها نحو بناء اقتصاد أخضر وتحقيق أهدافها البيئية.
وعند النظر إلى الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام الاتحاد الأوروبي، نجد أنه يقف بين مسارين متناقضين: الأول هو الانفصال عن الصين، وهو خيار مكلف يتطلب استثمارات ضخمة في التعدين والبنية التحتية والبحث العلمي، وقد يستغرق عقودًا قبل أن يؤتي ثماره، فضلًا عن أنه قد يعرقل قدرة أوروبا على المنافسة في الأسواق العالمية.
أمّا المسار الثاني فهو التعاون مع الصين، وهو خيار أكثر واقعية وعقلانية، يتيح لأوروبا الاستفادة من الخبرة الصينية الواسعة، مع وضع آليات واضحة لضمان الشفافية وحماية المصالح الأوروبية.

البُعد الأمني.. هل الصين تهديد للناتو؟

من أبرز المخاوف الأوروبية أن الاستثمارات الصينية في الموانئ قد تُستخدم كأداة ضغط في حال نشوب صراع عالمي. لكن الواقع يُظهر أن الصين لم تدخل في أي مواجهة مباشرة مع أوروبا أو الناتو، بل سعت إلى بناء علاقات اقتصادية متوازنة.
ختاماً إن الاعتماد الأوروبي على الصين هو انعكاس طبيعي لدور الصين العالمي، وفرصةً لأوروبا لتعزيز مكانتها عبر التعاون بدلًا من المواجهة.
الصين ليست خصمًا لأوروبا، بل شريكًا محتملًا في بناء اقتصاد عالمي أكثر استقرارًا وعدالة. وأي محاولة أوروبية لفك الارتباط قد تؤدي إلى خسائر فادحة، بينما التعاون مع الصين يفتح الباب أمام مستقبلٍ أفضل للجميع.

طوكيو تحتج بعد توجيه طائرات صينية راداراتها على نظيراتها اليابانية

احتجت اليابان رسميًا على الصين بعد أن وجهت مقاتلات صينية من طراز جيه-١٥ رادارات التحكم في إطلاق النار نحو مقاتلات يابانية فوق المياه الدولية قرب جزر أوكيناوا، في واقعتين منفصلتين مساء السبت. وزير الدفاع الياباني شينجيرو كويزومي وصف الحادث بأنه «خطِر» و«مؤسف»، مؤكدًا أن إضاءة الرادار تجاوزت ما هو ضروري للطيران الآمن، وهو ما يُعد إشارة إلى هجوم محتمل ويجبر الطائرات المستهدفة على اتخاذ إجراءات مراوغة.
الحادث يأتي في سياق توتر متصاعد بين طوكيو وبكين حول الجزر القريبة من أراضٍ متنازع عليها، إضافة إلى تحذيرات رئيس الوزراء الياباني بأن بلاده قد ترد على أي عمل عسكري صيني ضد تايوان إذا هدد أمنها.
الطائرات الصينية انطلقت من حاملة الطائرات لياونينغ التي كانت تجري مناورات جنوبي أوكيناوا بمشاركة ثلاث مدمرات صواريخ. في الوقت نفسه، ذكرت تقارير أمنية أن الصين نشرت أكثر من ١٠٠ سفينة من البحرية وخفر السواحل عبر مياه شرق آسيا، ما اعتبرته حكومة تايوان تهديدًا لأمن منطقة المحيطين الهندي والهادي.
اليابان، التي تستضيف أكبر تمركز للقوات الأميركية خارج الولايات المتحدة، بما في ذلك آلاف من مشاة البحرية في أوكيناوا، أكدت أنها تراقب النشاط الصيني عن كثب. ولم يصدر تعليق من وزارة الدفاع الصينية أو الخارجية الأميركية حتى الآن.

«إيكو» تتهم «مايكروسوفت» بتمكين الصهاينة من مراقبة الفلسطينيين

قدّمت منظمة «إيكو» غير الحكومية شكوى ضد شركة «مايكروسوفت» الأميركية، تتهمها فيها بتخزين بيانات مراقبة جمعها جيش الاحتلال الصهيوني عن فلسطينيين، بشكلٍ غير قانوني داخل الاتحاد الأوروبي.
أُرسلت الشكوى إلى هيئة حماية البيانات الأيرلندية، وهي المسؤولة عن تطبيق النظام الأوروبي العام لحماية البيانات على الشركات التي تتخذ من أيرلندا مقرًّا لها، مثل «مايكروسوفت». من جهتها، أكدت الهيئة الأيرلندية تسلّمها الشكوى، موضحة أنها: «قيد التقييم في الوقت الراهن».
تستند الشكوى إلى تحقيق استقصائي، نشرته صحيفة ذي غارديان البريطانية في أغسطس/آب الماضي، كشف أن وحدة ٨٢٠٠ التابعة للاستخبارات العسكرية الصهيونية استخدمت منصة «مايكروسوفت أزور» لتخزين بيانات هاتفية، جُمعت عبر مراقبة واسعة لمدنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وذكرت الصحيفة أن هذه البيانات خزنت على خوادم الشركة، في أيرلندا وهولندا، ما يفسر ارتباط الشكوى بالنظام العام لحماية البيانات الأوروبي. كما اتهمت منظمة «إيكو» شركة «مايكروسوفت» الأميركية بمعالجة بيانات شخصية لفلسطينيين ومواطنين من الاتحاد الأوروبي، بشكلٍ غير قانوني، ما أتاح لجيش الاحتلال الصهيوني استخدامها في عمليات مراقبة واستهداف، وفقًا لما جاء في بيان صادر عن المنظمة، يوم الأربعاء المنصرم. وأوضحت «إيكو» أن هذه الممارسات أسهمت في «تعزيز الاحتلال»، وعدّتها انتهاكًا واضحًا لقوانين حماية البيانات في أوروبا. من جانبها، أعلنت «مايكروسوفت» فتح تحقيق داخلي، بعد نشر تقرير ذي غارديان البريطاني، ما أدى في نهاية سبتمبر/أيلول إلى قطع وصول وحدة الاستخبارات العسكرية الصهيونية إلى منصة «أزور». وأقرّ رئيس «مايكروسوفت» براد سميث، في رسالة داخلية للموظفين، بوجود «أدلة تؤكد بعض أجزاء» ما ورد في التقرير الاستقصائي. لكن منظمة «إيكو» اتهمت الشركة، استنادًا إلى شهادات لمبلّغين عن مخالفات، بـ«حذف كميات هائلة» من البيانات المخزّنة على خوادمها في أوروبا عقب نشر التقرير، في خطوة وصفتها بـ«المثيرة للقلق».